العلة: المفهوم والتطور
The bug: concept and evolution

د.عبد الله بوخلخال
جامعة الجزائر2،الجزائر
Boukhlekhal Abdellah
PhD, University of Algiers 2
boukhealkhal1978@gmail.com
0552198643

تاريخ الإرسال:14 / 11/ 2021-تاريخ القبول: 2021/12/16- تاريخ النشر:2021/12/26

ملخص:

العلة النحوية هي إحدى المفاهيم الأساسية في الدرس النحوي بعامة والدرس النحوي الأصيل بخاصة،وقد مرت مفاهيمها بمراحل: مرحلة الأصالة حيث عُني في العلة بتفسير ما خرج عن الأصل،ثم مرحلة تعميمها على تفسير كل الظواهر النحوية، ثم مرحلة جعلها إحدى ركائز القياس الأربعة.

الكلمات المفتاحية:العلة ؛القياس ؛الأصل ؛الفرع ؛البنية

Abstract:

The grammatical cause is one of the basic concepts in the grammar lesson in general and the original grammar lesson in particular, and its concepts have gone through stages: the stage of authenticity, where I mean in the illness an explanation of what is outside the original, then the stage of its generalization to the interpretation of all grammatical phenomena, and then the stage of making it one of the four pillars of measurement.

Keywords: cause, measure**,** origin؛ branch, structure.

-مقدمة:

العلة النحوية من المفاهيم الجديرة بالبحث ،ذلك أنها أخذت حظا معتبرا من كتاب سيبويه، فهي من المفاهيم الهامة في التبرير لبعض البنى و المجاري التي تبدو شاذة عن النظام العام للنحو العربي ،ولا يمكن وضع قواعد لأي لغة لينتحي الناس سمتها ما لم تكن مبررة ومبررا كل ما هو شاذ عنها أو خارج عن أصلها الذي تكون عليه قبل أن يعترضها شاغل .

وما يزيد من أهمية هذا المفهوم أنه اعترته مفاهيم مختلفة تقاسمه المصطلح ذاته، فكان جدير بنا أن نُبِين عن الأصيل منها، من المتوسَّع فيه، من المعدول به إلى غير ما أراده له المبدعون الأول، أو إلى غير مجاله(القياس) بتأثير من تأصيلات الفقهاء، فوقعوا في خطيئتين ،خطيئة تحديد القياس بتحديدات الفقهاء جاعلين له أركانا أربعة ،وخطيئة جعل العلة إحدى هذه الأركان، وهذا بعيد كل البعد عن مفهوم العلة الأصيل .

وما زاد القضية التباسا، زعم المحدثين من دارسينا، المتأثرين بالمستشرقين طورا، وباللسانيين الوصفيين طورا آخر، أنّ النحو التقليدي يُعنى أساسا بمعرفة العلة و الاهتمام بالتعليل نتيجة لصدور هذا النحو عن الفكر الأرسطي،أمّا النحو الوصفي – حسبهم – فيقرر الحقائق وفق ما تدل عليه الملاحظة .

1. تعريف العلة:

1.1. العلة في اللغة: جاءت العلة في معاجم اللغة بأربعة معان، " الأول، العلل وهي الشربة الثانية، و الأصل الآخر : العائق يعوق ، قال الخليل: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه ،و الأصل الثالث : العلة : المرض".[1] و عند ابن منظور في لسان العرب في تبيان المعنى الذي ذهب إليه الخليل ما يأتي :" العلة : الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شُغلا ثانيا منعه من شغله الأول "[2] فالشغل هنا هو الصورة أو الحالة أو الحكم أو المبنى (بالنسبة للنحو) الطارئ بطروء حدث (علة شاغلة) .

وفي لسان العرب معنى رابع، هو السبب، وهو أشهر معنى في استعمال الدارسين المحدثين خاصة، يقول ابن منظور:" و هذا علة لهذا أي سبب، و في حديث عائشة: فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلة الراحلة أي بسببها"[3].

2.1. العلة في اصطلاح المحدثين:

سنعرض للعلة الحديثية على عجل بيد أنها من قبيل ما هو تابع للدليل النقلي لا العقلي، فهي علة مرتبطة بالدليل المحسوس لا بالنظر ، بالسماع و النقل لا بالاستدلال كالقياس و نحوه، في حين أن العلة النحوية حسية، أي مدركة بالحواس (كالثقل و التنافر ...إلخ)، لكنها لا تعالج المنقول قبولا أو ردا، أي حيث الدليل الأول من أدلة النحو ألا وهو السماع، و إنما من حيث تفسير سبب خروجه عن الأصل الوضعي .

---

[1] - محمد بن الحسن الزبيدي ، طبقات النحويين و اللغويين ،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط2، دار المعارف، مصر،1973م، ص 11.

[2] - ابن منظور، لسان العرب،1981م، ج5، ص3080.

[3] - المرجع نفسه،ج5، ص3080.

و إذا لم تكن العلة الحديثية من قبيل العلة النحوية ، ومن ثم هي ليست كالعلة الفقهية – عند المبدعين الأوائل – التي تحضر في المقام الذي تحضر فيه النحوية و هو التفسير ، فهي (العلة) الحديثية لم تعدم لها تقاطعا مع العلة النحوية حين يريدون لها الخصوص لا العموم ، على اعتبار أنّ العلة الحديثية لم تستقر على معنى واحد.

و قد عُرّف الحديث المعلل بالحديث " الذي أطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أنّ ظاهره السلامة منها "[4]، فهو الحديث الذي رجاله ثقات، إلا أنّ العارفين بالعلل يستلون منه علة خفية قادحة في صحته -لا أي علة - فهذا الذي يتماشى و الذي كان عليه التعليل عند أوائل النحاة قبل أن يصير عاما يطال كلَّ ظاهرة نحوية فيفسرها، إلا أنه – يقول ابن الصلاح " قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل ... ثم إنّ بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح... إلخ "[5] فهو لا يُعنى بما خفي مما يجدُر بالمحدِّث أن يقف عليه لئلا يُظن صحة الحديث، و إنما بكل سبب مفض إلى وهن الحديث و ضعفه، كالإرسال أو الانقطاع مهما كان نوعه، و الشذوذ و نحو ذلك مما هو موجب لضعف الحديث، ثم عمّموا العلة توسعا فأطلقوها على ما ليس بقادح .

[4] - أحمد بن حنبل،العلل ومعرفة الرجال، تح:وصي الله عباس،دار الخاني، ط2، الرياض،2001م، ص31 .

[5]- المرجع نفسه، ص32.

3.1 العلة في اصطلاح الفقهاء :

و الذي يعنيننا بهذا الصدد هو مفهوم العلة و توظيفها كلفظة في استعمال الفقهاء المعاصرين لجيل نضوج النحو و اكتماله، و أعني الشافعي خاصة ، ذلك أنّه أول من صنف كتابا في أصول الفقه وتحدث فيه بإسهاب عن القياس، فهل أورد في رسالته لفظة «العلة» في غضون حديثه عن القياس، و من ثم عن علة حمل المقيس على ما قيس عليه ؟ أم أن العلة كلفظة و بهذا المفهوم لا وجود لها في الرسالة و لا في كتابه «الأم»؟ و إذا كان الحديث عن العلة تحت أي اسم لا مناص له في أثناء استعراضه لأمثله من القياس الفقهي، فبأيٍّ كان يعبّر؟ و إذا كانت العلة بهذا اللفظ عبر عنها في القياس الفقهي بلفظ آخر، فهل لها و جود في التفسيرات الفقهية بهذا اللفظ و تحت معنى مغاير؟

فكل هذا سيقودنا إلى تناول العلة بلفظها الذي كانت عليه في «الأم» أو بمعناها في «الرسالة» قياسا بما آلت إليه في كتب أصول الفقه عند اللاحقين .

يذهب الحاج صالح إلى أن الشافعي لا يستعمل لفظة « العلة » في غضون الحديث عن الفرع و الأصل القياسيين كما انتهى إليه الأمر عند الأصوليين فيما بعد وعند أبي البركات و السيوطي و أغلب المعاصرين المتأثرين بهذين العالمين، فيقول: " فألفاظ القياس الفقهي من أصل وفرع و علة و حكم لم تظهر هكذا مجموعة بهذه المعاني المحصورة إلا بعد الشافعي و قد رأينا أيضا هذا الإمام لا يستعمل كلمة « علة » إلا بمعناها القديم : و هو سبب الاضطراب أو السبب للخروج عن الأصل"[6].

[6]- الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزار، 2012م، ص327.

أما العلة التي هي أحد أركان القياس عند الفقهاء، ثم عند النحاة الفقهاء المتأثرين في أصول نحوهم بأصول الفقه إلى حد الخلط بين المفاهيم الفقهية و المفاهيم النحوية بما لا يتماشى مع طبيعة علم النحو، فالشافعي أبدا ما يعبر عن هذا المفهوم بلفظة العلة و إنما بالمعنى، يقول الحاج صالح: " أما العلة... و هو ما يسميه الشافعي بـ «المعنى» و هو الجامع عند من جاء بعده، و هو ما ارتبط بالحكم في الأصل فإذا وجد في الحادثة نفس المعنى يكون لها حكم هذا الأصل"[7] ولنتمثل هذا المعنى أكثر، نعرض لما أصّل فيه الشافعي حينما بين أن القياس بالقياس إلى ما ينتهي إليه من حكم نوعان: " أن يكون الشيء في معنى الأصل فلا يختلف القياس فيه، و أن يكون الشيء له في الأصول أشباه، فذلك يُلحق بأولها به، و أكثرها شبها فيه، و قد يختلف القايسون في هذا "[8]، فالشيء ههنا هو الفرع و النازلة الحادثة، «و أن تكون في معنى الأصل» أي أن يجمعها بالأصل معنى مشترك لتلحق بالأصل و تأخذ حكمه، وهذا فيما لا تنازعه و لا تعتوره أصول فيقع إجماع العلماء على الأصل من كتاب الله تعالى أو سنة نبيه ﷺ لتلحق به النازلة و يحمل عليه الفرع، لقاء ذلك المعنى الجامع و الذي عبّروا عنه فيما بعد بالعلة .

هذا عن «المعنى» بصرف النظر عما آل إليه بعدا، أما العلة كلفظ فلم تحفظ عن الشافعي في الرسالة إلا مرة واحدة و بمفهوم مغاير عن المعنى الجامع بحسب ما يقتضيه السياق ـ يشهد لما جنح إليه الحاج صالح من كون الشافعي لا يستعمل لفظة العلة إلا بمعناها القديم، يقول محمد بن حجر: " إن الشافعي ما استعمل مصطلح العلة في الرسالة إلا مرة واحدة و ذلك قوله في حواره مع مناظر قال: فقلت له: فقد يلزمك في قولك لا تعقل

[7] - المرجع السابق، ص328.

[8] -الشافعي، الرسالة، دار الفكر، لبنان، ص480.

ما دون الموضحة مثل ما لزمه في الثالث، فقال لي : إن فيه علة بأن رسول الله لم يقض فيما دون الموضحة بشيء، وهذه العبارة -يقول بن حجر - و إن كانت تؤيد ما ادعاه الحاج صالح ، فإن الشافعي استعمل مصطلح « المعنى » في الرسالة كثيرا "[9] ! !

سنتتبع مصطلح « العلة » في كتاب « الأم »لنستل المعنى الذي يحمله هذا المصطلح من خلال السياق، يقول الشافعي: " و من نام وجب عليه الوضوء لأنه لا يكل نفسه إلى الأرض"[10]، العلة ههنا تمْثُلُ في انتقاض وضوء النائم قائما قياسا على النائم مضطجعا، و كان الأصل ألا ينتقض وضوؤه لأنه لم ينم مضطجعا إلحاقا له بالنوم قاعدا، إلا أن شاغلا شغله عن حكم البقاء على الوضوء، متمثلا في أنه بقيامه لا يكل نفسه إلى الأرض، مثله مثل المضطجع، و هي العلة التي أفضت إلى اضطراب الحكم و خروجه عن أصل يقتضي الطهارة إلى فرع موجب للحدث، و من ثم انتقاض الوضوء .

و يقول الشافعي" فعلمنا أن لجمعه في الحضر علة فرقت بينه وبين إفراده فلم يكن إلا المطر . و الله تعالى أعلم . إذا لم يكن خوف ووجدنا في المطر علة المشقة كما كان في الجمع في السفر علة المشقة العامة فقلنا : إذا كانت العلة من مطر في حضر ، جمع الظهر و العصر والمغرب و العشاء"[11]، نتبيّن من هذا أنّ الأصل الإفراد في الحضر لا الجمع، و هو أصل بكونه مستمرا و غالبا، و أي خروج عن هذا الأصل إلى هيئة فرعية لا يكون إلا لعلة توجب ذلك العدول، و العلة ههنا هي المشقة، فالصورة الفرعية للصلاة منوطة بالمشقة وجودا وعدما .

[9] -محمد بن حجر، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة، العدد الخامس،2014م، ص117.

[10] -الشافعي، الأم، تح: رفعت فوزي عبد المطلب، ج2، 1، مصر، 2001م، ص36.

[11] -المرجع نفسه، ص166 .

و يحدّثنا عن إفطار النبي ﷺ في شهر رمضان بعد العصر إبان الفتح، وأنه شرب و الناس ينظرون فقال محاورُ الشافعي: " هذا في شهر رمضان، قلت (الشافعي) : فذلك أوكد للحجة عليك أنه إذا كان له أن يفطر في السفر في شهر رمضان لا علة غيره برخصة الله"[12]، فعلة الإفطار هي عارض عرض، فصرف الوجوب إلى الخيار بين الصوم والفطر ، وهذا الشاغل المانع من بقاء الحكم على حاله الذي حدث، وهو علة السفر مظنة المشقة و التعب .

و ما يشهد بصحة ما ادعاه الحاج صالح، **أنّ** إيراد الشافعي لمصطلح «العلة » في سفره الضخم " الأم " قليل جدا، لأن العلة بمعنى الحدث الشاغل العارض هو سبب خاص لا عام و ما كان كذلك فإنّه يقل استعماله، و ما كان سببا عاما فإنه يكثر مجيئه.

و إنما الذي كان يفعله الشافعي بصدد تبيان الحكمة من الحكم وتفسير النصوص أنه يكتفي بعبارة «لأن»، و مثاله تعقيبه على حديث المصطفى ﷺ « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»، و قوله:" لأن المقبرة مختلطة التراب بلحوم الموتى وصديدهم... و إن الحمام ما كان مدخولا يجري عليه البول و الدم والأنجاس"[13] .

وربما استعمل لفظة « السبب » في مقام العلة في استعمال الخالفين لها من ذلك قوله: " فقلت له: إن كان مخالفا لحديث عائشة فكان الذي يلزمنا و إياك أن نصير إلى حديث عائشة دونه (حديث رافع بن خَديج)، لأن أصل ما نبني نحن و أنتم عليه : أن الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منها دون غيره إلا بسبب يدل على أن الذي ذهبنا إليه أقوى... قال و

[12] -المرجع السابق، ص655.

[13] - المرجع نفسه،ص206 .

ما ذلك السبب قلت: أن يكون أحد الحدثين أشبه بكتاب الله... إلخ"[14]، فالسبب ههنا هو المعنى الجامع، ذلك أنّ المعنى الجامع بين الحديث و الآية التي هو أشبه بها، هو سبب ذهابنا إلى أحدهما و تركنا للآخر، و هذا في القياس الترجيحي، فيكون أحد الحدثين أقيس من الآخر في الاستدلال الصحيح حسب ما يراه المستدِل.

4.1العلة في اصطلاح النحو الأصيل :

لا شك أن النحو تجلّى مكتملا متبلورا في كتاب سيبويه، فمن أراد أن يقف على الدرس النحوي الأصيل و أدلته و تعليلاته قبل أن تشوبها شائبة إساءة المفاهيم الخليلية الأصلية و قبل أن ينحرفوا بمفاهيم النحو الأصيل إلى مفاهيم أرسطو ويخلطوه بها، أو إلى مفاهيم الفقهاء فيقحموا المادة النحوية في أقيسة و تعليلات الفقهاء و تبويباتهم ، فينظر إلى الأحداث و الظواهر النحوية بعيون الفقهاء في معالجتهم للنصوص الشرعية، على أنّ النحاة الأول و إن كانوا كلهم قراء و يُعنَون بالعلوم الإسلامية طرّا، إلا أنهم يعالجون كلّا بما تقتضيه طبيعته ،والتأثر والتأثير كان متبادلا بين العلوم بحكم الحاضنة الواحدة و عدم قصر الدراسة على لون واحد من العلوم.

يبين الأستاذ الحاج صالح أن سيبويه في توظيفه لمصطلح العلة لا يصدر عن القياس و أركانه الأربعة التي انتهى إليها الأصوليون من الفقهاء بعد الشافعي، ثم حذا حذوهم أبو البركات ابن الأنباري في ق 5 هـ الهجري وكل من جرى مجراه ، لأنه ليس من شرط القياس أن يتوافر على أصل مقيس عليه و فرع مقيس و علة موجبة للحكم، و هذا ما أساء فهمه جلّ المعاصرين من دارسي اللغة - و سيأتي بيانه لاحقا -

[14] -المرجع السابق، 284.

يقول الحاج صالح: " بل العلة هي دائما عند النحاة الأولين عامل اضطراب ومانع للاطراد في داخل الباب "[15]، و كنت قد سألته مرة عن العلة فأجابني: " العلة هي عند سيبويه و معاصريه سبب خروج الوحدة اللغوية عن بابها و قياسها و ليس سببا عاما بل يخص هذا الخروج عن القياس وحده فهو بيان عن الاضطراب ومصدره، و هو دائما سبب خارج عن نظام اللغة كالثقل و تنافر الحروف و كثرة الاستعمال أواللبس و غير ذلك"[16]، و هو دائما يقتضي فرعا، بعيدا عن الأصلية والفرعية التي جعلوها قسرا من مكونات القياس النحوي.

و قد أقام الحاج صالح على قوله هذا الدلائل من كتاب سيبويه، يقول سيبويه نقلا عن الخليل: " و تقول في الإضافة (النسبة) إلى قِسِي و ثِدِي: ثُدَوِيّ و قُسَوِيّ لأنها فعول : فتردها إلى أصل البناء ... فإذا ذهبت العلة صارتا على الأصل"[17] و قال أيضا: " و قال: " ... لأنه لم تأت علة مما ذكرنا (توالي حروف متشابهة) فجرى على الأصل "[18]، فالعلة أبدا تقتضي بنية أو مجرى فرعيا، و بغيابها يرجع المجرى و البنية إلى الهيئة أو المسار الأصلي الأول "، و قال (سيبويه): و لم تذهب الواو كما ذهبت من الفعل يَعِد، ولم يحذف من مَوْعِد لأنه ليس فيه من العلة ما في يعد ولأنها اسم "[19].

فالملاحظ يقول الحاج صالح ـ أنّ العلة إذا غابت رجع الشيء الذي تغيّب في الأول إلى أصله بسبب غيابها فالعلة هي عنده (سيبويه) ما يطرأ من

---

[15] - الحاج صالح، منطق العرب، ص328.

[16] - بوخلخال عبد الله، السماع والقياس عند الحاج صالح، إش: محمد الحباس، جامعة الجزائر2، 2001م، ص379.

[17] - المرجع نفسه، ص ص 330،331.

[18] - المرجع نفسه، ص331.

[19] - المرجع نفسه، ص331 .

الأحداث فيغير الشيء عمّا كان عليه، و لا يوجد في كتاب سيبويه و لا عند معاصريه و شيوخه معنى آخر لهذه الكلمة غير هذا "[20].

فاختفاء الواو في «يعد» إنما كان لعلة، و رجوعها في «موعد»لغياب العلة.

و يشهد لما ذهب إليه الحاج صالح ما جاء في « الإيضاح » للزجاجي و هو قوله: " لأنّ الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه، فلا يكون ذلك ناقضا للباب "[21] ويزيده وضوحا قول ابن جني من " أن ما جاء على أصله فلا كلام فيه، وإنّما السبيل ما خرج عن أصله أن يُنظر إلى علته ما هي " [22].

و الحاصل أنّ العلة و إن لم تتحدد بمفهوم جامع عند الأولين وبخاصة عند سيبويه كما هو حال أكثر المفاهيم النحوية، إلا أن استعماله لهذه اللفظة جاء في سياقات كفيلة بأن توقفنا على دلالتها عندهم، مثلما اهتدى إليه الحاج صالح .

2 .مدى صحة تأثر العلة النحوية بالعلة الأرسطية :

كم هي المزاعم التي لفقت للمفاهيم النحوية الأصلية بحجة أنه يبعد أن يبلغوا بالنحو في مدة لم تزد عن القرن - و هي قصيرة جدا قياسا بمراحل نضوج النحو اليوناني ـ بشكل بديع و بالغ الضخامة، اللهم إلا أن تكون للفلسفة اليونانية أو للنحو السرياني المتأثر بالنحو اليوناني، أو بالأحرى للفكر الأرسطي منة على بلوغ النحو العربي نضجا قلّ نظيره .

و لنقضي بصحة أو بخطأ هذه الدعوى يلزمنا أمران، أمر تاريخي يضطلع الدارس فيه بالرجوع إلى كتب الأقدمين ليتتبع الظاهرة المعنية بالدرس،

[20] - المرجع السابق، ص331.

[21] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المارك، دار النفائس، ط1 ،199م،ص51.

[22] - المرجع السابق، ص338.

فيتتبعها وفق المنهج التاريخي، و الأمر الثاني بعد جمع للمعطيات التاريخية و النقلية و العلمية، يطابق بين المادة العلمية عندنا وعندهم، ثم يقضي بموجب التقاطع و عدمه في المفاهيم والتقاسيم والمصطلحات و آليات العمل و نحو ذلك .

و إذا عدمنا في كتب السالفين ما يفيدنا في تبيان منشأ المفهوم ومصدره، فإنه لا سبيل إلى تبيّنه إلا بالمطابقة و عقد المقارنة، و بخاصة أن الأوائل قد حدثونا عن أول من أخلط أوضاع النحو العربي بالأوضاع الأرسطية، و هو ابن السراج ت 316 مع محافظته على المادة النحوية هي هي كما جاء بها «الكتاب»،" قال المرزباني عنه: «صنف كتابا في النحو سماه الأصول انتزعه من كتاب سيبويه و جعل أصنافه بالتقاسم على لفظ المنطقيين... و إنما أدخل لفظ التقاسيم، فأما المعنى فهو كله من كتاب سيبويه على ما قسمه و رتبه» و يكفي- يقول الحاج صالح- أن تتصفح كتاب « الأصول » لنتيقّن أنّ ابن السرّاج أعجب بالتصنيف الاندراجي اليوناني، فحاول أن يطبّقه على كل مواد النحو، ورتبها بالفعل على شكل جديد تماما -مع بقاء المحتوى هو هو - لأول مرة في تاريخ النحو "[23].

هذا عن المرويات التاريخية التي لم يسكت عنها الأولون حينما حدث التأثر بالفعل ، أما عن العلة الموظفة، فحري بنا أن ننبه أن ورود هذه اللفظة في الدرس النحوي الأصيل ووجودها في الكتب المترجمة عن اليونان لا يعني أنها انتقلت كلفظة و مفهوم من علومهم إلى علومنا، ذلك أنّ التعليل أمر فطريّ مثله مثل القياس، فهما قديمان في كل العلوم و في كل أمة و هما يوجدان في أشياء حياتنا اليوميه، و بخاصة أنّ التعليل كان قد بلغ مبلغ النضج عند الخليل قبل غزو الفلسفة الإسلامية عالمنا العربي بداية من

[23] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المارك، دار النفائس، ط1 ،199م، ص80.

حكم المأمون ت 218 في القرن الثالث الهجري، ولنتبين هذا نستعرض مفهوم العلة في استعمال الفلاسفة .

يقول الحاج صالح: " أما العلة عند أرسطو فهي أربعة أنواع كما هو معروف، قال أرسطو: " كانت العلل أربعا ،إحداها: ما معنى الوجود للشيء في نفسه؟ و الأخرى : عندما يكون: أي أشياء يلزم أن يكون هذا الشيء؟ و الثالثة: العلة التي يقال فيها : ما الأول الذي حرّك ؟ و الرابعة التي يقال فيها: نحو ماذا، فإن جميع هذه تُرى في المتوسط"[24] و قريب منه ما ذهب إليه الكندي حينما قال: " العلة أشرف من علم المعلول، لأنا إنما نعلم كل واحد من المعلومات علما تاما إذا نحن أحطنا بعلم علته، لأنّ كل علة إمّا تكون عنصرا و إما صورة و إما فاعلة : أعني ما منه مبدأ الحركة، و إما متممة أعني ما من أجله كان الشيء . و المطالب العلمية أربعة... إما هل و إما ما و إما أي و إما لما. فأما هل باحثة عن الأنية فقط، و إن كل أنية لها جنس، فإنّ ما تبحث عن جنسها وأي تبحث عن فصلها و ما و أي جميعا تبحثان عن نوعها و لما عن علتها التمامية..."[25] .

فمن هذا كله نقف فقط على النوع من العلل الذي يُعنى بسبب اعتلال المعلول، و هو عندهم السبب العام لا الخاص، و هو ما انتهت إليه العلة عند من جاء بعد الشافعي من الفقهاء وعند علماء ق3هـ ومن بعدهم من النحويين كما سنأتي على ذكره لاحقا .

و هو النوع الذي قال فيه أرسطو: « عندما يكون أي أشياء يلزم أن يكون هذا الشيء» فيجعلون لكل شيء و حدث و ظاهرة لازما أوجدها وكان علة في حدوثها مهما كانت، و هو الذي قال فيه الكندي: « أعني ما من أجله كان الشيء » مهما كان هذا الشيء خاصا أو عاما و في أي مجال حصل.

[24] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المارك، دار النفائس، ط1 ،199م ، ص333.

[25] - نفسه، ص ص333، 334.

و ختم الكندي كلامه الآنف الذكر بقوله: " و بيّنٌ أنّا متى أحطنا بعلم عنصرها فقد أحطنا بعلم جنسها، و متى أحطنا بعلم صورتها فقد أحطنا بعلم نوعها، وفي علم النوع علم الفصل، فإذا أحطنا بعلم صورتها و علتها التمامية فقد أحطنا بعلم حدها، و كل محدود فحقيقته في حده "[26].

يلمح لنا من خلال هذا الكلام أنّ مؤدَّى مجموع العلل عنده - وهو من الفلاسفة الخلص- هو الوقوف على كنه الشيء و حقيقته وجوهره بوضع حدها، و الحد عند الفلاسفة يأتي لبيان الحقيقة والجوهر ، وهو في النحو الأصيل و في العلوم الإسلامية قبل أن تشوبها شائبة تشويه المفاهيم و الانحراف بها عمّا أرادها لها واضعوها المبدعون الأوائل، تبيان الشيء بتمييزه عن غيره .

و ما منعنا أن نأتي بمفهوم العلة لدى المتكلمين إلا أن فلسفتهم كانت إسلامية محضة قبل غزو مفاهيم يونان للعلوم الإسلامية، و من ثم ظهور فلاسفة خُلّص كالكندي و ابن متى و غيرهما .

وحتى عند اختلاط المفاهيم النحوية الأصيلة بالمنطق الأرسطي فإنّ المبدعين من النحاة كانوا باستطاعتهم التمييز بين ما هو أصيل من أوضاع النحو العربي و بين ما هو دخيل، فهذا الزجاجي بعد ما حدّ الاسم بأنه ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل و المفعول، قال: " هذا الحد داخل في مقاييس النحو و أوضاعه... و لأنّ المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدّا خارجا عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دالّ باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، و ليس هذا من ألفاظ النحويين و لا أوضاعهم، و إنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلّق به جماعة من

[26]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المارك، دار النفائس، ط1 ،199م ، ص334.

النحويين، و هو صحيح على أوضاع المنطقيين و مذهبهم، لأن غرضهم غير غرضنا "[27].

أما مفهوم العلة و الغاية من وراء توظيفها في النحو الأصيل فمختلف، ذلك أن النحاة المبدعين الأول رصدوا الظواهر اللغوية ووصفوها واستقرؤوها وفق الأبواب المدرجة فيها بابا بابا ، فلاحظوا انتظامها في كل باب، و ما الباب إلا نتاج هذا الانتظام و التناظر بين بناه ووحداته، لكن قد تعرض عوارض لهاتيك البنى و المجاري و أحوال فتنحرف عن انتظامها، و تشذ عن مجراها أو مبناها المعتاد، فطلبوا لذلك تفسيرا بتبيان نوع العلة التي عدلت بالبينة أو المجرى عن المسار الطبيعي .،بل وفسروا كل عدول، فما كان له شاغل و مانع عدوه علة، و ما لا شاغل له اعتبروه شاذا و عللوا له بمثل قولهم :«هكذا سمع »، وهو كذلك في كل بنية و مجرى، لا يتخلّف لتواطؤ الفصحاء عليه مهما كان خارجا ببنتيه أو مجراه عن نظائر بابه .

أما المعدول به لطارئ، فمتى ما عدمه رجع إلى أصله[28]، و ذلك الذي وسموا معرقله بالعلة، و هو ما كان حصوله مقتض لفرع حاضر أوجبه المانع (العلة) الطارئ، حتى إذا ما تخلّف هذا المانع الشاغل عادت البنية (إفرادية كانت أو تركيبية) أو المجرى إلى أصلها، و هي الأصل الوضعي الذي تواضعت عليه .

و بين البنى الفرعية و الأصلية نكون أمام ثنائية اللغة (الوضع) والاستعمال (الكلام = كلام الأفراد)، فلا أصل في اللغة و الوضع- بحسب ما نحن فيه من حديث عن العلة النحوية الأصلية - إلا بتخلّف هذا

---

[27] - الزجاجي الإيضاح، ص48.

[28] - ومع ذلك تبقى بعض المعلولات كما هي،لأنها كذلك سمعت باطراد ،فأصلها موجود في افتراض النحوي بما يقتضيه القياس ك: كُلْ، يقُوم، مبيع، اصطبر، والأصل: أأكل، يقْوُم، مبيوع، اصتبر.

الوضعي عن بنيته الأصلية في استعمال الأفراد، و ذلك لعلة من العلل، و مهما كان هذا المتواضع عليه من بنى إفرادية و تركيبية مطردا و غير متخلّف في استعمال الأفراد له و بالتالي غياب العلل الشاغلة كان الوضعي مطابقا لما هو استعمالي، فلا يعني تقابلهما افتراقهما دوما، بل الأصل المطابقة، و المفارقة عارضة .

هذا و إنّ لكل من الوضعي في مقابلة الاستعمالي قوانينه ، غير أنّ الاستعمالي هو نظام خاص داخل نظام لغوي عام.

3.تطور مفهوم العلة:

رأينا العلة كيف كانت في استعمال الخليل و سيبويه و أنها كانت سببا خاصا لا عاما، و لكن و بتأثير من علماء الكلام (الفلسفة الإسلامية) عُمِّم استعمالُها لتشمل التفسير للظواهر اللغوية المختلفة التي تؤسس للنظام اللغوي بأجمعه، و بهذا الصدد يقول الحاج صالح: "و قد رأينا أن بعض المتكلمين في بداية ق 3 هـ هم الذين استبدلوا ما كان في عبارة الشافعي « في معناه » بكلمة علة ، فصارت تدل على المؤثر و السبب عامة، و بقيت تدل على سبب خروج الشواذ عن الباب في اصطلاح النحو "[29].

و في موطن آخر يؤكد على هذا فيقول: " و يتضح بهذا أن مفهوم العلة النحوية القديمة غير العلة الفقهية التي استعملها لأول مرة أصحاب الشافعي وكان منهم متكلمون و هي عندهم الباعث و الداعي والسبب عامة "[30].

[29]- الحاج صالح، منطق العرب ، ص328.

[30]- نفسه، ص333.

ومن أمثلة هذا الضرب من العلل ما جاء في معاني الفراء حيث قال: " فيحسن الجزم لانقطاع الاسم من صلته، من ذلك:{فهب لي من لدنك وليا، يرثني} جزمه يحي بن و ثاب و الأعمش و رفعه حمزة «يرثني»لهذه العلة "[31].

العلة ههنا الصلة التقديرية، و التقدير هو «الذي يرثني» فمن جزم فعلى المجازاة بالأمر كقوله تعالى: {ابعث لنا ملكا نقاتل} و من رفع فعلى تقدير الصلة «نقاتل» هي في تقدير الذي يقاتل بجعل « يقاتل»بدلا من « نقاتل » صلة لـ «الذي».

فواضح أنّ العلة هي بمعنى السبب العام ،وكونه عاما أنه تنوع لغويّ في التراكيب سُمع كلّا عن الفصحاء و جاءت به القراءات المختلفة اختلاف التنوع، فهي بدائل لغوية و بدائل قرائية و ليس واحد منها فرعا لأصل حجبت استمراره علة مانعة من العلل .

و مع هذا يبقى النحاة محافظون على الاستعمال الأقدم للفظة «العلة» في السياق الذي عهد عن الشافعي من الفقهاء و عن الخليل و سيبويه من النحاة، و من أمثلة هذا الضرب ما جاء في المقتضب للمبرد و هو قوله: " عَوْد و عِوَدة ، و ثَوْر و ثِوَرة... دِيمَة و دِيَم .و قامة و قِيَم ، فأما قولهم ثِيَرَة فله علة "[32]، و الأصل ثِوَرَة كما تقدم، و إنّما فعلوا ذلك في استبدال الواو ياء لأنها الأنسب للكسر الذي قبلها ، فطالبوا الخفة بالتخلص من الثقل و هي علة هذا الاستبدال .

و يتضح هذا التعميم للعلل لتكون تعليلا و تفسيرا لكل الظواهر اللغوية و النحوية، في كتاب الإيضاح للزجاجي - و هي كثيرة جدا- من ذلك ما جاء في كثير من تبويباته، مثل " باب علة امتناع الأسماء من الجزم، قال سيبويه...

[31]- الفراء، معاني القرآن، ج2، ص158.

[32]- المبرد، المقتضب،ج1،ص268.

لم تجزم الأسماء لخفتها و لزوم التنوين إياها "،[33] فهذا من سيبويه ليس تعليلا و بيانا للعلة، و إنما تحليل و تفسير للظواهر النحوية في إطار النحو العلمي الذي يسعى إلى إظهار القواعد النحوية التعليمية في شكل منتظم و مبرّر هي كقواعد و كل ما ينوط بها من الظواهر اللغوية و النحوية، و لا يسمي سيبويه ذلك بالعلة، في حين أن التفسير بذكر السبب و الدواعي هو اعتلال و علة في استعمال الزجاجي، لذلك حينما بوب بـ « باب القول في الإعراب لِمَ دخل في الكلام »بيّن بأنّه "قول جميع النحويين إلا قطربا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال"[34]، ثم قال بعد ذكر اعتلالات ابن المستنير قطرب و بيانه أنها ليست للفرق: " ولكل شيء مما ذكر علة تمر بك في بابه "[35].

و بداية من ابن السراج أو قبله بقليل وُسّع في استعمال العلة لتدل على القانون النحوي و القاعدة المستنبطة من كلام العرب، واستنباطها هو نتيجة للتلازم ما بين العلة و المعلول، فاستمرار العلاقة بين العلة والمعلول مطردة كالفاعل و علامة الرفع و المفعول و علامة النصب و بناء الفعل المضارع على « يفْعُل » كلما كان ماضيه «فَعُل» والمصدر على «تفعيل» كلما كان ماضيه « فَعَّل » .

يقول ابن السراج: " العلة التي إذا اطردت وُصل بها إلى كلامهم فقط «كرفع الفاعل (قاعدة نحوية) إذا اطرد باستقراء كلام العرب، وقوله « وصل بها »أي نتوصل به إلى انتحاء سمتهم في هذا الأصل (القاعدة)

[33] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص102.

[34] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص69.

[35] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص69.

تحديدا، فأصول و قواعد ابن السراج معلولة باطرادها واستمرارها وعدم تخلفها في كلام العرب "[36].

لأنه كان قد ألف كتابا في النحو أسماه بـ « الأصول في النحو »، فالتبس على بعضهم ظنا منهم من خلال عنوان الكتاب أنه كتابٌ في أصول النحو جمع فيه مادة « الكتاب » إلا أنه أحسن ترتيبها و تبويبها، و يعد من المبدعين ممن كانوا على خطى الخليل و من ثم هو أحد المعتزين إلى المدرسة الخليلية على الرغم من إدخاله بعض المفاهيم الأرسطية، لكنه أفاد منها الاهتمام بالتحديد ووضع التقاسيم، وهو ما مهّد لظهور النحو التعليمي على يديه وعلى يدي تلامذته، و هو الصورة المبسطة للنحو بعيدا عن الشواهد السماعية و الاستدلالات العقلية .

و العلل عند تلميذ ابن السراج و أعني الزجاجي ثلاث، علل تعليمة "وهي التي يتوصل بها إلى كلام العرب "[37]، و لا يتوصل إلى كلام العرب إلا بالوقوف على قواعد اللغة مثل « إن زيدا قائم »، العلة في انتصاب زيد لأنه اسمها[38]، و العلة في ارتفاع قائم كونها خبرها .

" فأمّا العلة القياسية فأنْ يُقال لمن قال نصبت زيدا بإنّ... و لم وجب أن تنصب « إن »الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها و أخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته..."[39]، العلة بهذا المعنى تبحث في سبب نصب إن للإسم، هل يوجد في القُبُل اللغوية و البُنى التركيبية ما يتوافق و المجرى الذي جرت عليه « إن » في عملها و بالتالي تكون مبررة و منتظمة و فق النظام النحوي العام،

[36] - السماع والقياس عند قدامى النحاة والأستاذ الحاج صالح، ص101.

[37] - المرجع السابق، ص64.

[38] - نفسه، ص64.

[39] - السماع والقياس عند قدامى النحاة والأستاذ الحاج صالح ، ص64.

فعلل الزجاجي بمضارعتها للفعل المتعدي الذي يكون فيه المفعول مقدما على الفاعل، و هذا تعليل بالقياس، أي أنها في قياس الجملة الفعلية من هذا النوع، فالعلل التعليمية هي لمتكلمي العربية، و العلل الثواني (القياسية) يهتم باستنباطها النحويون، ثم تأتي العلل الجدلية النظرية (الثوالث)، و هي علل يُلجأ إليها في باب الجدل الذي من شأنه أن يشكك في العلة القياسية أو يزيدها قوة على قوتها، و ذلك أنّ القياس من هذا النوع قد يُعترضُ عليه بقياس آخر، كما قد يعضّد بقياس يشفع له، يقول الزجاجي: و أما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتلّ به في باب « إن » بعد هذا ، مثل أنْ يقال ، فمن أي جهة شابهت هذه الأحرف الأفعال؟ و بأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلية...؟ و حين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمرو؟، و هلّا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل و ذاك فرع ثان ... إلخ. "[40]، و مثل هذا الجدل العقيم الذي هو أثر من آثار الفكر اليوناني الذي تسرب إلى الدرس اللغوي لا يأتي إلى النحو الأصيل من أي جهة، وقد رأينا نتفا من تعليلات سيبويه و تصفحنا كثيرا مما كتب فلم نعثر إلا على تفسيرات تأتي لتعزيز ما يقعده من قواعد بعيدا عن السفسطة و الجدل اللامتناهي، و لهذه المجادلات و المماحكات التي لا طائل من ورائها إلا التطويل و الحشو و جود بارز في كتاب «الإنصاف» لأبي البركات، لنتبيّن من خلاله ما آلت إليه تحليلات النحويين في القرن الخامس هجري .و له جذوره في ق 4 هـ ، و كتاب «الإيضاح »شاهد على بوادر هذا الجدل .

و إنّ لظهور « لمع الأدلة » لأبي البركات بن الأنباري الشافعي في ق 5 هـ ثم « الاقتراح» للسيوطي، و هما كتابان في أصول النحو على منهج وخطى كتب

[40] - نفسه، ص65.

«أصول الفقه»، و بالتالي يكونان قد حادا عن الأصول النحوية الأصيلة التي اعتمدها النحويون في إجراءاتهم العملية التي بموجبها وضعوا تلك القواعد التي اشتمل عليها الكتاب،و هو عمل رصين اضطلع به النحويون بداية من أبي الأسود الدؤلي، انتهاء بالكتاب، مرورا برعيل مبدع من أمثال الحضرمي و عيسى بن عمرو وأبي عمر بن العلاء والخليل و يونس بن حبيب .

وما الخصائص لابن جني إلا تنظير لتلك الأصول التي اعتمدها النحويون في سبيل التقنين النحوي، وبيد أنّ أبا البركات و السيوطي فقيهان إلى كونهما نحويين، فقد التبست عليهما العلة بما انتهت عليه عند الفقهاء بالعلة النحوية الأصلية، لانخداعهما بلفظة العلة التي هي ركن من أركان القياس الأربعة وفق أشهر تعاريف القياس، فهذا الآمدي بعدما عرض لمختلف التحديدات التي حُدّ بها القياس قال: "و المختار في حد القياس أن يقال إنه عبارة عن الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل وهذه العبارة جامعة مانعة[41].

فظن أبو البركات أن القياس النحوي كالقياس الفقهي فأسقط حدّهم للقياس على القياس النحوي فقال: " لابد من كل قياس لأربعة أشياء – أصل وفرع وعلة وحكم فخرج عن القياس النحوي الأصيل الذي يُعنى أساسا بالشكل لا بالجوهر، وأعني هنا المعنى الذي يُعنى به القياس الفقهي والقياس الأرسطي، ولم يقل أحد من النحاة الأقدمين أن القياس ينهض على مبدأ الفرعية و الأصلية، اللهم إلا أن يأتي عرضا .

ثم جاء جلّ المحدثين بما جاءنا به أبو البركات و السيوطي بتحديد للقياس ينهض على أركان أربعة، ومن ثم اقتصرت أقيستهم التي مثّلوا بها على أمثلة

[41]- الآمدي ،الأحكام في أصول الأحكام ،ج3 ،ص231.

مكرورة لم تكد تخرج عن حمل نائب الفاعل (فرع) على الفاعل (أصل) في الرفع (حكم) لعلة (الإسناد) ،على أنّ القياس في تمثّل سيبويه لا تكاد تخلو منه ورقة في «الكتاب»،لأنه ينهض على مبدأ التكافؤ و التوافق و التناظر، تؤدّي إليه مثل العبارات التالية : ك، مثل، بمنزلة، قياسه، يجري مجرى، يوافق، نظيره... إلخ . ونحن لا ننكر أن المفاهيم قد تولد خداجا ثم تأخذ في الاكتمال إلى أن تتهيأ متبلورة في صورتها المكتملة،لكن معضلة هذا المفهوم (العلة) أنه حصل له تداخل مع غيره من المفاهيم، فصارت العلة التي هي فقط خروج عن الأصل، ظاهرة عامة تمس كل ما يطلب تفسيره وفق ما يقتضيه النحو العلمي، فضلا عن إقحام هذه اللفظة في أركان القياس فأدّى ذلك إلى إساءة فهم القياس مع تضييع لمفهوم العلة الأصيل.

ولئن كانت الظواهر النحوية في مسيس الحاجة إلى التفسير بمقتضى النحو العلمي فإنه أحرى بالعلة التي هي عنصر اضطراب في هذا النظام العام أن تُميَّز عن غيرها وأن تُفرد بمصطلح خالص لها.

خاتمة :نخلص في الختام إلى أن العلة النحوية هي من المفاهيم الأصيلة في النحو العلمي، وهي إحدى ركائز التفسير للتبرير لما يبدو أنه خارج عن الانتظام النحوي في المجاري والمباني، فهي تفسير لا لكل الظواهر النحوية، وإنما لما خرج عن الأصل، وبيّنّا أنّ العلة دوما مرتبطة بفرع عُدِل به عن أصل لشاغل شغل، وهذا الشاغل المعرقل لهذا النظام العام، هو عنصر اضطراب أوجب على النحويين أن يكشفوا عن أسبابه، وهو فقط الذي أطلقوا عليه مصطلح العلة في أصالة النحو، ولم يلبث أن عُمِّم استعمالُه ليشمل كلَّ الظواهر اللغوية بتأثير من علم الكلام، وبيّناّ أنّه لا علاقة لهذا المفهوم بمفهوم العلة الأرسطية، ذلك أنها على أربعة أقسام، وتؤدّي إلى بلوغ كنه الشيء وجوهره، ثم إنّ النظر في أسباب الأشياء ليست حكرا على يونان أو غيرهم، فهي شيء فطري مثلها مثل القياس.

وما إن انحرف الفقهاءُ بمصطلح العلة الذي كان يقع من الفقه موقعه من النحو الأصيل فصار يحل محل «المعنى» أو «الجامع» الذي هو مناط حمل الفرع على الأصل، حتى جاء جيل من النحاة الفقهاء فأسقطوا أركان قياس الفقهاء على القياس النحوي، فاختل مفهوم العلة الأصل بالمفهوم العِلّي الذي أقحم في القياس.

**** المصادر والمراجع:**

1. - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المارك، دار النفائس، ط1 ،1999م.
2. -ابن حنبل أحمد ،العلل ومعرفة الرجال، تح:وصي الله عباس، ط2 ،دار الخاني ،الرياض،2001م .
3. -ابن منظور، لسان العرب، 1981م، ج5.
4. -الآمدي سيف الدين، الأحكام في أصول الأحكام ،تح: عبد الرزاق عفيفي، ج3، دار الصنعي،2003م.
5. -الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م.
6. -الزبيديمحمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين، تح: محمد أبوالفضل إبراهيم،ط2، دار المعارف، مصر،1973م.
7. -الشافعي، الأم، تح: رفعت فوزي عبد المطلب، ج2، 1، مصر، 2001م.
8. -الفراء يحي بن زياد، معاني القرآن، ج2، ط3،دار الكتب،لبنان،1983م.
9. -المبرد محمد بن يزيد، المقتضب،تح: محمد عد الخالق عضيمة،ج1،مطابع الأهرام،مصر،1994.
10. الشافعي، الرسالة، دار الفكر، لبنان.
11. -الأطروحات:

- بوخلخال عبد الله،السماع والقياس عند الحاج صالح،إش: محمد الحباس،جامعة الجزائر2، 2001م.

12. المجلات:

- محمد بن حجر، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة، العدد الخامس،2014م.